تصور مقترح لمواجهة بعض تحديات الاستثمار في التعليم بسلطنة عُمان

إعداد

آ.د / محمد عبد الحميد لاشين
كلية التربية ـ جامعة السلطان قابوس

لهية بنت حمد بن سعيد القرينية
مشرفة بوزارة التربية والتعليم ـ سلطنة عمان

تصور مقترح لمواجهة بعض تحديات الاستثمار في التعليم بسلطنة عُمان

مقدمة:

يعد التعليم الأداة الفعالة والمؤثرة في عملية التنمية ذلك أن العنصر البشري هو الوسيلة والغاية في حركة التقدم والتنمية، ويقاس تقدم المجتمعات ليس بما لديها من موارد أو ثروات طبيعية فحسب بل بمستواها المعرفي وقدرتها على استثمار الموارد لمقابلة متطلباتها المعرفية والتنموية.

والاستثمار في التعليم قضية اقتصادية، تربوية، وتعتبر من القضايا الهامة في عالمنا المعاصر، (نصار١٩٨٩م، ص٢٣) وتحرص السلطنة على توفير تعليم مجاني للجميع، وتوفير الموارد المطلوبة ليكون أكثر توائماً مع احتياجات المجتمع، لذا خصصت جزءا كبيرا من موازنتها لقطاع التعليم بشكل عام، حيث أظهرت البيانات الإحصائية أن قطاع التعليم تصدر قائمة القطاعات من حيث إجمالي الإنفاق الحكومي خلال عام ٢٠١٥، بإجمالي إنفاق ٢مليار ريال عماني، وبنسبة مساهمة بلغت نحو ٦,٢٩، حيث أن ١٤%فقط من إجمالي الإنفاق على التعليم يذهب إلى الإنفاق الاستثماري خلال عام ٢٠١٥.(الكتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٦، ص٣٣٢).

مشكلة الدراسة:

في ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المتلاحقة التي يشهدها العالم، وفي ظل انخفاض أسعار النفط ومتغيرات سوق العمل المحلية والإقليمية والدولية، بات الاستثمار في التعليم أفضل الحلول لإعداد أجيال تواكب العصر، مما يتطلب إستراتيجية جديدة للاستثمار في التعليم.

وفي إطار الاستثمار في التعليم أكد سعادة أمين عام مجلس التعليم في تصريحات له أن الاستثمار في التعليم استثمار في المجتمع، وفي الجودة وفي أجيال المستقبل، ولذلك ينبغي أن يبتعد المستثمرون عن المنظور التجاري، والنظر على أن هذا النوع من الاستثمار يعتبر مساهمة من القطاع الخاص للنهوض بأجيال عمان المستقبل، التي نعول عليها في بناء الدولة وستسهم في تعزيز الاقتصاد العماني وفي تنميته، (الخزينة، ٢٠١٥. http://www.alkhazinah.com)

كما تطرقت دراسة " التعليم في عمان، المضي قدما في تحقيق الجودة "التي أعدها البنك الدولي بمشاركة وزارة التربية والتعليم حول قيادة وجودة التعليم في السلطنة، والذي حمل رسالة جديدة لقطاع التعليم ما قبل الجامعي، وأوضح أن هناك نوعين من

الأولويات العامة التي اقترحها هذا التقرير وهي إيجاد ثقافة المعايير العالمية، وتنمية قدرات المعلمين لتحقيق قوة التدريس. (التعليم في عمان٢٠١٢).

ونظراً لأهمية الاستثمار في قطاع التعليم عقد مؤتمر بالسلطنة في مسقط في الفترة ما بين ٢- ٣ من أكتوبر عام ٢٠٠٥ بجامعه السلطان قابوس وبالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) تحت عنوان " الاقتصاد الجديد – اقتصاد المعرفة" وكانت أهم توصياته العمل على زيادة الاستثمار في الطلب على المعرفة من خلال مبادرات وطنية تحقق ذلك في قطاعات الإنتاج والخدمات، ورفع الطاقات المولدة والداعمة للإنتاجية والمحققة للتنافسية(قيس ٢٠٠٨، ص ٢).

كما عقد الملتقى الأول "الاستثمار في التعليم الخاص" في الفترة ٧- ٩/١١/ ٢٠١٦ بمسقط برؤية تقديم مستوى عالمي من الخدمات التعليمية، وبرسالة الجودة والتنوع في البرامج والمؤهلات التعليمية الدولية، وكانت أهم توصياته: تشجيع المستثمرين في التعليم الخاص بالسلطنة نحو تطبيق البرامج التعليمية الدولية ذات الجودة العالية مما يسهم في تنشئة جيل قادر على المنافسة الدولية في شتى مجالات الحياة. وتعزيز أوجه التواصل مع الشركات الاستثمارية الكبيرة التي ترغب في الاستثمار في مجال التعليم الخاص بالسلطنة.(جريدة عمان، ٢٠١٦)

كما أوضحت الإستراتيجية الوطنية للتعليم٢٠٤٠ أن هناك عدة تحديات تواجهه القطاع التعليمي ومن بينها تحديات متعلقة بالتمويل: (تنويع بدائل تمويل التعليم بدلا من الاعتماد على الدعم الحكومي، تنويع تمويل المؤسسات التعليمية بدلا من الاعتماد على الرسوم الدراسية، إيجاد آلية لتوزيع الموارد على التعليم المدرسي والعالي بشكل متوازن لضمان زيادة الفرص المتاحة للطلبة. (الخزينة، ٢٠١٥.http://www.alkhazinah.com).

هذا ولقد أظهرت دراسة الوهيبي (٢٠١٦) أن من أهم الصعوبات التي تواجه مدراء المدارس في استقطاب دعم القطاع الخاص ضعف وعي مسئولي القطاع الخاص بالمسؤولية الاجتماعية التي تقع كاهل مؤسساتهم الإنتاجية نحو التعليم.

وفى ضوء ما سبق يمكن بلورت مشكلة الدراسة الحالية في السؤال الرئيس التالي:

- ما التحديات التي تواجه الاستثمار في التعليم بسلطنة عمان من وجهة نظر العاملين في القطاع التعليمي؟

والذي يتفرع منه الأسئلة التالية:

١- ما الإطار النظري والفكري للاستثمار في التعليم؟

٢- ما واقع تحقيق الاستثمار في التعليم في السلطنة؟

٣- ما التحديات التي تواجه الاستثمار في التعليم في السلطنة من وجهة نظر العاملين في القطاع التعليمي؟

٤- ما الإجراءات المقترحة لمعالجة تحديات الاستثمار في التعليم في السلطنة من وجهة نظر كل من عينة الدراسة والإطار النظري؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على واقع جهود السلطنة في تحقيق الاستثمار في التعليم.

٣- التعرف على التحديات التي تواجه الاستثمار في التعليم في السلطنة من وجهة نظر العاملين في القطاع التعليمي؟

٤- التوصل إلى بعض المقترحات لمعالجة تحديات الاستثمار في التعليم في سلطنة عمان

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسعى إلى التعرف على تحديات استثمار التعليم بالسلطنة من وجهة نظر العاملين في القطاع التعليمي، وكيفية الحد منها وضع مقترحات إجرائية تساهم في تفعيل الاستثمار في التعليم في سلطنة عمان. وقد تسهم هذه الدراسة في توفير بعض المعلومات للعاملين في القطاع التعليمي حول واقع الاستثمار في التعليم حاضرا ومستقبلا بالسلطنة

مصطلحات الدراسة:

الاستثمار في التعليم: تتبنى الدراسة التعريف التالي: بانه استخدام الأموال أو سواها من الممتلكات في تحسين العملية التعليمية للمساهمة في بناء حياة راقية للفرد وللمجتمع، وهو استثمار لا تتحقق عوائده إلا على المدى البعيد ولا يمكن قياس عائده بالمقياس ذاته لرأس المال المادي، ولا يمكن الحكم فيه بعامل الزمن، كما لا يمكن التنبؤ بعوائده بدقه. وذلك لتدخل عوامل كثيرة يصعب ضبطها.(علي مدكور، ٢٠٠٩).ويقصد بالإجراءات بأنها الاليات المادية والبشرية والتي تسهم فى تحقيق اهداف الاستثمار

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وهو المنهج العلمي الذي يفي بأغراض الدراسة، لأنه يعتمد على دراسة الواقع كما هو موجود،

ووصف الظاهرة وصفا دقيقا، وتشخيصها، وتحليلها وتفسيرها بهدف اكتشاف العلاقات بين عناصرها.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة الحدود التالية:

١- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة الحالية على تحديد بعض التحديات التي تواجه الاستثمار في التعليم في سلطنة عمان من وجهة العاملين بالقطاع التعليمي، كما تقتصر على بناء مقترحات إجرائية تسهم في معالجة هذه التحديات من أجل الارتقاء بالعملية التعليمية بالسلطنة.

٢- **الحدود المكانية:** تستهدف الدراسة المديرية العامة للتربية والتعليم محافظة مسقط ومدارس التعليم الأساسي (١-٤) التابعة لها.

٣- **الحدود البشرية:** اقتصرت الدراسة على بعض العاملين في قطاع التعليم (مشرفي وإداري مدارس التعليم الأساسي (١-٤) التابعة لمحافظة مسقط في العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧م،)

٤- **الحدود الزمنية:** اقتصرت الدراسة على فترة التطبيق الميداني (من فبراير إلى أبريل) ٢٠١٧ م.

الدراسات السابقة:

تم تصنيف الدراسة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة "الاستثمار في التعليم" والتي ستتناولها من الأحدث إلى الأقدم على النحو التالي:

١. دراسة الوهيبي (٢٠١٦) هدفت إلى معرفة التحديات التي تعيق تفعيل دور القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بسلطنة عمان من وجهة نظر الخبراء، وقد استخدمت الدراسة (أسلوب دلفاي) وتوصلت الدراسة إلى أهمية دور الدولة في وضع التشريعات المنظمة لمشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم، وأوصت الدراسة بإيجاد صندوق استثماري لتطوير التعليم، وتفعيل دور المجالس والهيئات والغرف التجارية في توسيع مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم.

٢. دراسة البنك الدولي ووزارة التربية والتعليم (٢٠١٢) هدفت دراسة" التعليم في عمان: المضي قدماً في تحقيق الجودة" إلى التعرف على أبرز فرص التطوير، وأهم التحديات التي تواجه قطاع التعليم في السلطنة، استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الإحصائي، توصلت الدراسة إلى أن هناك عدد من التحديات تواجه قطاع التعليم في السلطنة أبرزها هي التعليم في "مرحلة الطفولة" المبكرة. وأوصت

الدراسة بتطوير جودة التعليم في السلطنة بشكل مصفوفة خاصة بالسياسات التربوية لوزارة التربية والتعليم، كما أوصت بوضع رؤية مشتركة، وتخطيطاً دقيقاَ، واستخداماً مركزاً للموارد، وعملاً تعاونياً يشمل جميع الجهات المعنية بأمر التعليم.

٣. دراسة الشهاب(٢٠٠٨) هدفت إلى التعرف على مدى استثمار القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي في الاقتصاد المعرفي بسلطنة عمان، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، و توصلت الدراسة إلى أهمية استثمار مؤسسات القطاع الخاص في الاقتصاد المعرفي من خلال مشاركته في تمويل مؤسسات التعليم. كما توصلت إلى قائمة من الإجراءات المقترحة لتفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق مبدأ الشراكة بين المدارس والمجتمع المحلي، وأوصت الدراسة بتفعيل دور القطاع الخاص في تحسين استثمار الاقتصاد المعرفي بسلطنة عمان.

٤. دراسة ماكساكوفسكي (Maksakovski, 2006) هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تعوق التعليم عن تحقيق الاقتصاد بمفهومه الحديث، وقد توصلت الدراسة إلى وجود عدة أسباب منها إتباع بعض الدول لسياسة غير عادلة، وكذلك الأخطاء في صياغة الخطط الاستراتيجية المرتبطة بالربط بين التعليم والاقتصاد، بالإضافة انخفاض درجة استيعاب الشباب لكل ما هو حديث في مجال التعليم والاقتصاد.

٥. دراسة كلارك (Clark, 2002) هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي تدفع القطاع الخاص إلى التبرع للمدارس العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة دعم البرامج الأكاديمية، وتأمين الأجهزة والمعدات وتقديم المنح الدراسية.

التعليق على الدراسات السابقة:

أهم ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج هو أهمية دور الدولة في وضع التشريعات المنظمة لمشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم، كما وضحته دراسة الوهيبي (٢٠١٦)، وهناك عدد من التحديات تواجه قطاع التعليم في السلطنة أبرزها هي التعليم في "مرحلة الطفولة" المبكرة، كما أثبتها دراسة البنك الدولي ووزارة التربية والتعليم(٢٠١٢)، وأن للقطاع الخاص دور في تحقيق مبدأ الشراكة بين المدارس والمجتمع المحلي، وله دور أيضا في تحسين استثمار الاقتصاد المعرفي بسلطنة عمان. كما وضحته دراسة الشهاب (٢٠٠٨)، وهناك أسباب تعوق التعليم عن تحقيق النمو الاقتصادي منها: إتباع بعض الدول لسياسة غير عادلة، وكذلك الأخطاء في صياغة الخطط الاستراتيجية المرتبطة بالربط بين التعليم والاقتصاد، بالإضافة إلى انخفاض درجة استيعاب الشباب لكل ما هو حديث في مجال التعليم والاقتصاد. كما أوضحتها

دراسة ماكساكوفسكي (Maksakovski, 2006)، وللقطاع الخاص في تمويل المدرسي دور في الارتقاء بالعملية التعليمية كما أوضحته دراسة كلارك (Clark, 2002).

وقد استفادت الدراسة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تحديات استثمار التعليم بسلطنة عمان من وجهة نظر العاملين في القطاع التعليمي في إثراء الإطار النظري للدراسة وفي التعرف على تحديات استثمار التعليم بالسلطنة، وكيفية وضع الحلول المناسبة لها، وقد ساعدتها في بناء أداة الدراسة اللازمة لجمع البيانات والتعرف على الأساليب الإحصائية وتفسير النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الحالية.

الإطار النظري:

المحور الأول: أهمية الاستثمار في التعليم

الاستثمار هو توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم(علي مدكور،٢٠٠٩). أما الاستثمار في التعليم فهو التوظيف الأمثل للإمكانيات وترشيد التكاليف وزيادة الموارد مع ضمان الجودة، وتنويع مصادر التمويل للمشروعات التربوية والتعليمية من خلال عمليات الاستثمار والمساهمات الخيرية وغيرها، وإجراء الدراسات الاقتصادية والتقييم الاقتصادي بهدف رفع الكفاءة الداخلية والخارجية (الصعيدي، ١٩٩٦)

ولقد أكدت تقارير اليونسكو أن هناك علاقة مهمة إيجابية بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي في جميع دول العالم، ووفقا لتقرير البنك الدولي فإن التعليم يحقق عائدات أكثر أهمية للمجتمعات الإنسانية، كما يؤكد البنك الدولي أن التعليم أحد العوامل الرئيسية لتحقيق النمو المستديم، والدراسات الحديثة تشير إلى أن سنة إضافية واحدة في التعليم تحقق نمواً في الناتج المحلي بنسبة ٧%، وهذا يوضح أهمية الاستثمار في التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة(معهد الإدارة العامة ٢٠١٣، ص٥٩).

للتعليم آثار كبيرة في أكثر من صعيد (الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الفردي، الجماعي) مما يستدعي الاستثمار فيه وذلك للاعتبارات التالية: (محمد،٢٠١٢).

- إن التعليم عامل من عوامل تراكم الرأس المال البشري التي تساهم في النمو الاقتصادي، وربما تكون مساهمتها أكبر من مساهمة الرأس المال المادي؛ لأن العامل المتعلم أكثر إنتاجية من العامل غير المتعلم.
- التعليم يمثل قاعدة التقدم العلمي والتقني في أي مجتمع، كونه يزود المجتمع بالقدرات والمهارات الفرية والفنية المختلفة القادرة على الاختراع والابتكار، وتقديم الأساليب الجديدة لقطاعات العمل والإنتاج.

- أصبح الاستثمار في رأس المال البشري أحد أسباب محاربة الفقر، كون هذا الاستثمار سيؤدي إلى الاستثمار في رأس المال المادي، وهذا سيؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وهنا يستطيع الفقراء من خلال مهاراتهم الحصول على فرص عمل ورفع إنتاجيتهم.
- ينمي التعليم قدرة الشخص على الادخار، وحسن الإنفاق والاستثمار والمحافظة على الثروة، وعلى ذلك فالتعليم يعد عملية استثمارية، كونه الوسيلة الرئيسة لزيادة كمية ونوعية رأس المال المتاح في الاقتصاد، على أساس العائدات المادية والاجتماعية للاستثمار في التعليم.
- يمكن الاستثمار المؤسسات التعليمية ونظام التعليم من اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، ويساعد المؤسسات التعليم على حسن استخدام مواردها البشرية والمادية ويمكنها من حل المشكلات التي تعوق نموها وتطورها، وزيادة إنتاجيتها

أساليب الاستثمار في التعليم:

هناك عدة أساليب وصيغ تمكن المدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية من تفعيل استثمار مواردها وقدراتها المتاحة؛ لرفع كفايتها وفاعليتها والارتقاء بمستوى أدائها لتحقيق أهدافها المنوطة بها: ولعل أبرز تلك الأساليب:

(١) المدرسة المنتجة: إن مفهوم المدرسة المنتجة مفهوم تربوي حديث يتعدى الدور التقليدي للمدرسة في كونها مؤسسة لنقل واستهلاك المعرفة ولا يشارك المتعلم في بنائها ولا في إنتاجها إلى مؤسسة فاعلة تزود المتعلم بالمهارات والمعارف ويشارك في إنتاج وبناء هذه المؤسسة، وهذا يساعد الطالب على الربط بين العلم والعمل وتنقل المتعلم من ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج.

إن عملية الربط بين التربية والإنتاج لها منافع اقتصادية واجتماعية، حيث إن المتعلم سيظل طالبا ويضاف إليه قدرة جديدة وهي القدرة على الإنتاج، وبالتالي المزيد من التركيز والإبداع والابتكار، وهذا بدوره يعطي الطالب تقديرا أكثر لذاته وإحساسه بالمساهمة في مجتمعه وأنه فرد مهم في هذا المجتمع، وبالتالي سوف ينشأ ويتخرج جيل يتمتع بالمرونة الكافية في بنيته العقلية والجسمية ويكون قادرا على التكيف مع بيئات العمل المختلفة (أحمد، ٢٠١٦. ص٢٨٤).

٢) ربط التعليم بالحياة والعمل والتنمية: التعليم والتنمية العلاقة بينهما وثيقة، كل منهما هدفه وغايته الإنسان، فتنمية قدرات الإنسان نظامي، يساعد على إحداث التنمية،

الشاملة والمستدامة، مما يُحسّن من نوعية حياة الناس، وينشط من عجلة النمو الاقتصادي.

٣) ربط التعليم بالعمل والإنتاج: يقصد به الاتجاه نحو تفرغ التلاميذ للعمل في المصانع والمزارع والشركات للمساهمة في الإنتاج، وبالفعل قد بدأت تنشأ المدارس، ومؤسسات التعليم المهني وسط المزارع والمصانع وما تتطلبه من تكييف نظم المؤسسات وتصميم مناهجها تبعا لمواصفات العمل القائم (محمد، ٢٠١٢).

المحور الثاني: واقع الاستثمار في التعليم في سلطنة عمان:

تشهد السلطنة كغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي في الآونة الأخيرة العديد من المتغيرات والمستجدات، والتي تعد مزيجا من التقدم العلمي والتكنولوجي والثورة المعلوماتية كل ذلك مع وجود الأزمة الاقتصادية وتزايد في عدد السكان. إلا أن قطاع التعليم تصدر قائمة القطاعات في السلطنة من حيث إجمالي الإنفاق الحكومي خلال عام ٢٠١٥، بإجمالي إنفاق ٢مليار ريال عماني، وبنسبة مساهمة بلغت ٦,٢٩%، وبلغ انخفاض في إجمالي الإنفاق على قطاع التعليم في السلطنة ١,٦% خلال عام ٢٠١٥. حيث أن ١٤% فقط من إجمالي الإنفاق على التعليم يذهب إلى الإنفاق الاستثماري خلال عام ٢٠١٥م. (الكتاب الاحصائي٢٠١٦،ص٣٣٢).

مبررات استثمار التعليم في السلطنة:

- المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المتلاحقة.
- انخفاض أسعار النفط ومتغيرات سوق العمل المحلية والإقليمية والدولية.
- عدم توافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل، واقتصار التدريب على المرحلة الجامعية.
- التخطيط الإستراتيجي للتعليم في سلطنة عُمان ٢٠٤٠، يرتكز على خمس استراتيجيات هي؛ إدارة التعليم – مواءمة مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل – جودة التعليم – البحث العلمي وتطويره – تمويل التعليم.
- توثيق التعاون المثمر بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع والفرد.
- الزيادة السكانية في السلطنة. (الخزينة، ٢٠١٥. http://www.alkhazinah.com)

تحديات الاستثمار في التعليم في السلطنة:

يمر التعليم في كل دول العالم بتحديات وتغيرات مستمرة ومتلاحقة تفرضها دواعي التغيير والتطور، ولقد نجحت السلطنة بشكل كبير في نشر حق الاستفادة من التعليم في جميع المراحل. فلم تكن زيادة عدد المدارس والكليات والجامعات ومؤسسات

التدريب في العقود الماضية إلا انعكاساً واضحاً لمدى نمو وتوسعة نطاق حق الاستفادة من التعليم. ومن المتوقع من قطاع التعليم تعزيز هذا النمو خلال العقود القادمة مع تأسيس جامعات جديدة ومراكز بحوث ومدارس. ويكمن التحدي الأهم أمام نظام التعليم في عُمان في استدامة النمو المتوقع، وفي الوقت نفسه الحفاظ على الجودة. وعلى الرغم من النجاحات الواضحة التي تم تحقيقها في قطاع التربية والتعليم في السلطنة إلا أن مسيرة التطوير التربوي لا تقف عند حد. ومن المهم لأي نظام تربوي التعرف على أهم التحديات التي تواجهه، هذا ويواجه قطاع التعليم بالسلطنة عدة تحديات تتمثل في: الجودة، والإدارة، والتمويل، والطلبة، والبحث العلمي.

أولا: مجال جودة التعليم: فيما يتعلق بضمان جودة التعليم، فإن أبرز التحديات في هذا الجانب هي:. (المؤتمر الإقليمي للتعليم ،٢٠١٥)

- المستويات التعليمية لا تتلاءم مع الحاجات الفعلية لسوق العمل.
- ضعف اكتساب مهارات وكفايات القرن الحادي والعشرين مثل: التفكير التحليلي، وحل المشكلات، والابتكار، والإبداع، ومهارات البحث في العملية التعليمية.
- عدم وجود جهة مستقلة لتقييم ومتابعة الأداء المدرسي من منطلق الشفافية والمساءلة والوضوح.
- ضعف المعايير الوطنية لإعداد المعلمين ورفع مستوى أداء كوادر الهيئات التدريسية.
- قلة نسبة الكوادر العمانية في الهيئات الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي.
- عدم توفير البيانات والإحصاءات التي تساعد على معرفة احتياجات سوق العمل.

ثانيا: مجال إدارة التعليم: بخصوص التحديات التي تواجه قطاع التعليم في مجال الإدارة، فأبرزها:

- ضعف التوجه نحو التخطيط الاستراتيجي للتعليم.
- المركزية في الجوانب الادارية والمالية لمؤسسات التعليم الحكومي.
- الطبيعة الطبوغرافية المتنوعة للسلطنة تجعل من إيصال الخدمات التعليمية إلى بعض التجمعات السكانية.
- عدم استكمال البنية الأساسية للخدمات التعليمية في المؤسسات التعليمية. (المؤتمر الإقليمي للتعليم ،٢٠١٥)
- الكثافة السكانية مع ارتفاع كلفة تشييد المباني المدرسية

ثالثا: مجال الطلبة

أما بالنسبة للتحديات المتعلقة بالطلبة، فمنها:

- رفع نسبة الأطفال الملتحقين بالتعليم قبل المدرسي وضرورة وجود سياسة واضحة للالتحاق به.
- عدم وجود نسق تعليمي للكبار يتسم بالمرونة وقابلية التطبيق إعمالا لمبدأ التعلم مدى الحياة.
- قلة توفر الفرص التدريبية في مواقع العمل للطلبة في مراحل الدراسة المختلفة.
- افتقاد خريجي التعليم العالي لمهارات أساسية كالعمل ضمن الفريق، وفي مهارات التحدث والإلقاء، وفي حل المشكلات والتفكير الناقد.
- قلة إقبال مخرجات التعليم في مراحله المختلفة على برامج التعليم والتدريب المهني.
- الفجوة الكبيرة بين الجنسين، حيث تتفوق الإناث على الذكور في التحصيل الدراسي؛ إذ حققت ٩٢% من الطالبات الناجح في امتحانات الصف الثاني عشر لعام ٢٠٠٩ مقارنة بنسبة ٨٣% للذكور، وتشير نتائج الدراسية الدولية (TIMSS)، إلى أن الفجوة بين الجنسين في السلطنة كبيرة.
- محدودية فرص العمل المناسبة لمخرجات التعليم في المراحل والتخصصات المختلفة. (المؤتمر الإقليمي للتعليم ،٢٠١٥)
- رابعا: مجال البحث العلمي: وفيما يخص البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي:
- محدودية وتنوع برامج الدراسات العليا التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي.
- عدم دعم البنية الأساسية للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي.
- ندرة الكفاءات البحثية العمانية العالية التي يمكن أن تسهم في تعزيز البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي وبناء القدرات البحثية.

خامسا: مجال التمويل: التحديات الأساسية التي تواجه هذا المجال هي:

- الاعتماد بشكل كبير على الحكومة مصدراً رئيسياً لتمويل التعليم.
- قلة الموارد المالية الحكومية المخصصة لقطاع التعليم.
- اعتماد مؤسسات التعليم الخاصة بشكل كبير على الرسوم الدراسية كمصدر أساسي للتمويل.
- عدم وضع آلية لتوزيع الموارد على التعليم المدرسي والعالي بشكل متوازن.
- عدم وجود إطار تمويلي متكامل وتعزيز الاستعمال الأمثل للإنفاق واعتبار الكفاءة عاملاً أساسياً في تمويل النظام التعليمي.
- عدم تعزيز دور القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم المدرسي.
- صعوبة تحديد النفقات المستثمرة في التعليم وأنواعها ومصادرها.
- صعوبة قياس عوامل الإنتاج في التعليم، إن الإنتاجية في التعليم تعتمد على مؤشرات كثيرة بحيث يصعب القياس الكمي لفعالية وإنتاجية عمل المعلمين

والتلاميذ والمؤسسات التعليمية (الإنتاجية الحقيقية للعمل التعليمي). (الحولي، ٢٠١٤).

- وهناك تحديات تواجه التعليم في القطاع الخاص نذكر منها:

١. عدم وجود صلاحيات كافية للمديرية العامة للمدارس الخاصة لمعالجة، والبت في القضايا العاجلة والمشكلات الطارئة.

٢. تأخر صدور اللائحة التنظيمية، مما أدى إلى عدم وجود دليل شارح لعمل المدارس الخاصة.

٣. قلة الكادر الوظيفي مما أدى إلى تأخر ردود المعاملات وهذا أدى بدره إلى تأخر الرد على المستثمرين.

٤. قلة التنسيق بين المؤسسات الحكومية المشتركة والتي تعمل مع المدارس الخاصة (وزارة القوى العاملة، وزارة البلديات الإقليمية)

٥. شح البرامج التدريبية لموظفي المديرية العامة للمدارس الخاصة.

٦. شح الكوادر التدريسية في بعض التخصصات.

٧. عدم استقرار الهيئات التدريسية.

واقع جهود السلطنة في الاستثمار في التعليم:

كان التعليم ولا يزال على رأس أولويات الحكومة في سلطنة عمان منذ بزوغ فجر النهضة الحديثة في عام ١٩٧٠م ؛ باعتباره الركيزة الأساسية لضمان مستقبل أفضل، وإعداد جيل يقع على عاتقه تحمل مسؤولية البناء والعطاء.ومن هنا فإن الإيمان بأهمية التعليم في بناء الإنسان الواعي والمتعلم المتفاعل مع قضايا مجتمعه ومحيطه العالمي الأوسع كان على الدوام ركيزة أساسية في ترتيب أولويات التنمية وفي تخصيص الموارد المادية والبشرية على مدار أربعة عقود من التنمية والتطوير الذي يقود مسيرته حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله ورعاه برهنت السلطنة أن الرهان على الاستثمار في التعليم رهان ناجح بكل المقاييس وأن التعليم هو المدخل الرئيسي في بناء الدولة العصرية التي ينعم أفرادها بالرخاء والطمأنينة. (عمان،٢٠١٥).

وسعت وزارة التربية والتعليم من خلال تطوير المنظومة التربوية إلى مواكبة التغيير والتطوير الذي يشهده العصر الحالي بما يتوافق وتلك التطورات، مستهدفة تحقيق الثوابت الأساسية للتربية والتعليم، الرامية إلى إتاحة الفرصة للعمانيين صغاراً وكباراً لاكتساب الخبرات التربوية التي تمكنهم من الإسهام في تقدم المجتمع العماني، ومواكبته

للتقدم العالمي في مجال التقنية والمعلومات، مع الاحتفاظ بالهوية العمانية القائمة على التراث والعقيدة الإسلامية وسمات البيئة العُماني. (عمان، ٢٠١٦)

وقد أولت وزارة التربية والتعليم اهتماما كبيراً بالتعليم قبل المدرسي من خلال تشجيع مساهمة القطاع الخاص في توفير الخدمة، حيث وصل معدل التحاق الأطفال الإجمالي بالتعليم قبل المدرسي برياض الأطفال المختلفة في مسمياتها (٥٣,٦%) من إجمالي عدد السكان في عمر (٤-٥) سنوات، كما تم افتتاح صفوف تهيئة في المدارس الحكومية للحلقة الأولى (١-٤) من التعليم الأساسي الموجودة في المناطق البعيدة التي لا تتوافر فيها مدارس لرياض الأطفال، حيث ارتفع عدد صفوف التهيئة على مستوى جميع محافظات السلطنة ليبلغ (٩٩) فصلا تضم (٢٥٢٨) طفلا وطفلة، ويعمل في هذه الصفوف (٧١) معلمة بدرجة البكالوريوس و (١٢٦) متطوعة من جملة شهادة دبلوم التعليم العام بعد خضوعهن لبرنامج تأهيلي خاص برياض الأطفال. إن تأكيد السلطنة على توفير تعليم شامل ومتاح للجميع، لم يغفل بطبيعة الحال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، لذا اهتمّت بتوفير التعليم الجيد لهذه الفئة من معلمين متخصصين ومعدات وأجهزة، ومدارس وغرف للدراسة مصممة لهم.(عمان ٢٠١٦، ص١٩٧)

وحرصت الحكومة على الاهتمام بجودة هذه المؤسسات والبرامج التي تطرحها، بهدف تمكين الخريجين من المساهمة الفاعلة في عملية التنمية المستدامة التي تشهدها السلطنة. وتأكيداً على هذا الاهتمام، فقد صدر في عام ٢٠١٠م المرسوم السُلطاني بإنشاء الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي، لتحل محل مجلس الاعتماد السابق الذي أنشأ في عام ٢٠٠١م. وأصبحت الهيئة هي الجهة الوطنية المسئولة عن اعتماد جميع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في السلطنة والبرامج الأكاديمية التي تطرحها هذه المؤسسات. وقد بدأت الهيئة عملها بوضع خطة شاملة لإدارة نظام جودة التعليم العالي في السلطنة، من خلال تصميم نظام مطور للاعتماد المؤسسي يتكون من مرحلتين متتابعتين: الأولى تدقيق الجودة، والثانية التقويم مقابل المعايير المؤسسية. وقد أنهت الهيئة المرحلة الأولى من عمليات تدقيق الجودة التي بدأتها في عام ٢٠٠٨م، وتم نشر تقارير تدقيق الجودة الخاصة بالمؤسسات على الموقع الرسمي للهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي. علما بأن الهيئة هي أول جهة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي تقوم بالنشر العلني لتقارير تدقيق الجودة.

كما أن إقرار مجلس التعليم الموقر في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢١م، لإنشاء مركزاً لتقييم الأداء المدرسي لتُشكل خطوة مهمة لإعداد خطة لتنفيذ تقييم للمدارس يتمتع بالمصداقية وفق معايير وطنية للأداء، والقيام بعمليات المتابعة وتقديم الدعم اللازم للمدارس لتطوير أدائها وتجويده، ضمن الجهود التي تبذلها الحكومة للارتقاء بنوعية التعليم وجودته.

ويهدف مشروع إنشاء المركز الوطني للتقويم التربوي والامتحانات بناء على توجيهات سامية من لدن مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه– إلى تطوير أنظمة وأساليب تقويم تعلم الطلبة وفق أحدث الممارسات التقويمية العالمية وبما يضمن جودة مخرجات التعليم المدرسي.

إن الارتقاء بقطاع التعليم مسؤولية مشتركة، تتطلب تظافر وتكاتف كافة أطراف العملية التعليمية؛ والجهات الحكومية المختلفة والقطاع الخاص والأسرة والمجتمع ككل. كذلك، ينبغي أن يكون للإعلام دور فاعل في إبراز نماذج النجاح في قطاع التعليم العام والعالي، فهناك نماذج مشرفة لإبداعات ومواهب وابتكارات لأبنائنا وبناتنا الطلبة والطالبات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

المدارس الخاصة:

تنظر وزارة التربية والتعليم للمدارس الخاصة على أنها تعمل بشكل متواز مع المدارس الحكومية، لذا تتولى مهمة الإشراف على المدارس الخاصة من الناحية الفنية والإدارية، ممثلة في المديرية العامة للمدارس الخاصة، ولزيادة الاستثمار في التعليم قامت بدعم وتشجيع القطاع الخاص بالعديد من الحوافز كالمساعدة في الحصول على قطعة أرض لإقامة مباني المدارس الخاصة، حيث توجد لجنة مشتركة بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الإسكان للنظر في الطلبات المقدمة في المدارس الخاصة لمنح أراضي بحق الانتفاع لتشييد المباني المدرسية عليها. وتوفير ٥٠% من الكتب مجانا، وتوفير الإشراف والتدريب لمعلمي المدارس الخاصة مجانا، كذلك بمتابعتها من خلال إعداد المشاريع والخطط لتنمية المدارس الخاصة وتطويرها ومتابعة سير العملية التربوية والتعليمية بها، والتأكد من مدى التزامها بالنظم المعمول بها واللوائح الصادرة في هذا الشأن.

وتشير إحصاءات العام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥ أن عدد المدارس الخاصة بلغ (٤٨٠) مدرسة، منها (٤٢) مدرسة دولية، وهناك عناية بضمان جودة التعليم في القطاع، حيث يتم التركيز على برنامج تصنيف المدارس الخاصة، وذلك من أجل تحقيق الجودة في الأداء التربوي التعليمي للمدرسة، فالهدف الأساسي من هذا المشروع تطوير أداء المدرسة الخاصة والارتقاء بها من خلال تنشيط كل العناصر في البيئة المدرسية (إدارة، ومعلم، وطالب، ووظائف فنية مساعدة). وقد تم تصنيف المدارس الخاصة وفقاً لكل فئة من فئاتها إلى عدد من المستويات: مدارس رياض أطفال، مدارس تحفيظ القران الكريم، مدارس ثنائية اللغة، مدارس أحادية اللغة، ومدارس عالمية. وللمدارس الخاصة دور كبير في عملية تطوير التعليم في السلطنة، من خلال تطبيقها للمناهج التي يمكن طلابها من الحصول على العديد من الشهادات العالمية المتعرف بها، كالشهادة العامة الدولية للتعليم

الثانوي (IGCSE)، وشهادة المستوى المتقدم (A level)، وشهادة البكالوريا الدولية (IB) (وزارة التربية والتعليم ٢٠٠٦).

الدراسة الميدانية (إجراءاتها و نتائجها)

أولا: إجراءات الدراسة الميدانية:

تتمثل إجراءات الدراسة الميدانية في عرض لعينة الدراسة ومجتمعها، ثم بناء أداة الدراسة.

١. مجتمع الدراسة: لا يمكن أن تحل مشكلة الدراسة دون استخدام أساليب معينة لاشتقاق العينات، وبالتالي يجب تحديد المجتمع الأصلي للعينة بدقة، وإعداد قائمة دقيقة بمفرداته، وذلك لأخذ مفردات ممثلة من القائمة والحصول على عينة تكفي لتمثيل خصائص المجتمع الأصلي، ويتكون مجتمع الدراسة من مشرفي وإداري مدارس التعليم الأساسي (١-٤) التابعة لمحافظة مسقط في العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧م.

٢. عينة الدراسة: بلغت عينة الدراسة (٥٠) مشرفا وإداريا بنسبة أكبر من (١٠%) من مجتمع الدراسة، وقد تم اختيارهم بالطريقة القصدية، وهناك خصائص وصفات لعينة الدراسة من حيث النوع و المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة في مجال العمل وكذلك الوظيفة ويوضحها الجدول التالي:

جدول (١): خصائص أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات

متغيرات الدراسة		العدد	النسبة
الجنس	ذكر	٢٩	٥٨ %
	أنثى	٢١	٤٢ %
المؤهل	دبلوم الكلية المتوسطة	٩	١٨%

العلمي	بكالوريوس	٣٧	٧٤ %
	ماجستير	٤	٨ %
عدد سنوات الخبرة	من خمس سنوات إلى أقل من عشر سنوات	٢	٤ %
	١٠سنوات فأكثر	٤٨	٩٦ %
الوظيفة	مدير مدرسة	٦	١٢ %
	مساعد مدير مدرسة	١	٢ %
	مشرف	١٢	٢٤ %
	إداري	١٤	٢٨ %
	أخرى	١٧	٣٤ %

٣. **أداة الدراسة:** اعتمدت الدراسة على الاستبانة للتعرف على التحديات التي تواجه الاستثمار في التعليم في السلطنة من وجهة نظر العاملين في القطاع التعليمي بمحافظة مسقط.

أ. بناء أداة الدراسة: تم تصميم الاستبانة كأداة الرئيسية لهذه الدراسة، و قد تم استخدامها لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية حيث أعتمد في إعدادها على بعض الدراسات السابقة، والأدبيات التربوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، بدأت أولا بتحديد المحاور الأساسية التي يمكن أن تشملها الاستبانة، ثم بدراسة تفصيلية لكل محور من المحاور لتحديد الأبعاد و العبارات التي تغطي كل بعد، ثم ترتيبها منطقيا مع مراعاة صياغة العبارات بأسلوب سهل والابتعاد عن الكلمات التي تحتمل أكثر من معنى ،حتى تم التوصل إلى إعدادها في صورتها الأولية وبعد ها تم تجميع محاور ومجالات الاستبانة، وأدى هذا إلى إدخال بعض التعديلات على عبارات الاستبانة، حيث تكونت من جزأين هما:

الجزء الأول: خاص بالبيانات الأولية والتي تحدد خصائص عينة الدراسة من نوع الجنس والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة في مجال العمل والوظيفة الحالية.

الجزء الثاني: ويتكون من ستة محاور هي:

١. المحور الأول: تحديات مرتبطة بالسياسات ويتكون من (٤) عبارات.

٢. المحور الثاني: تحديات مرتبطة التشريعات، ويتكون من (٣) عبارات.

٣. المحور الثالث: تحديات مرتبطة المناهج، ويتكون من (٥) عبارات.

٤. المحور الرابع: تحديات مرتبطة الاشراف ويتكون من (٤) عبارات.

٥. المحور الخامس: تحديات مرتبطة المحاسبة، ويتكون من (٥) عبارات.

٦. المحور السادس: تحديات مرتبطة المعلمين، ويتكون من (٣) عبارات

يوضح الجدول (٢) أعداد الاستبانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للدراسة

المدارس والمديرية	الاستبانات			النسبة المئوية
	الموزعة	المسترجعة	الصالحة	
المشرفين والإداريين	٥٦	٥٣	٥٠	%٨٩

ب- **تقنين أداة الدراسة (الصدق والثبات):** تم تقنين أداة الدراسة باستخدام الصدق والثبات لكل محور من محاور الاستبانة صدق الاستبانة: وللتأكد من صدق الاستبانة تتبع الدراسة الآتي:

١- **صدق المحكمين (الصدق الظاهري):** للتحقق من الصدق الظاهري (صدق المحكمين) تم عرض الاستبانة على بعض من المشرفين التربويين في الميدان التربوي وبلغ عددهم (٨) محكمين ملحق (٢)، وذلك للوقوف على مدى وضوح العبارات ومدى قدرتها على قياس التحديات التي تواجه الاستثمار في التعليم في السلطنة، وبعد أخذ آراء المحكمين تم تغيير بعض الكلمات في بعض العبارات حتى يسهل فهمها، وحذف بعض العبارات التي لا تتناسب مع العينة والهدف من الدراسة، والابتعاد عن الازدواجية في العبارة الواحدة لتكون أكثر تحديد حتى تم التوصل إلى إعداد الاستبانة في صورتها النهائية.

٢- **صدق عبارات الاستبانة باستخدام (الاتساق الداخلي):**

وللوقوف على صدق عبارات أبعاد محاور الدراسة (السياسات، التشريعات، المناهج، الإشراف، المحاسبة، المعلمين) تم إيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا كرونباخ ،حيث بلغ (٠,٧٧٢)، مما يدل وجود اتساق بين محاور الاستبانة وعباراتها، وانها بوجه عام صادقة في قياس ما وضعت لقياسه

جدول رقم (٣): توزيع معامل الثبات (كرونباخ) على أبعاد الدراسة

البعد	عدد المفردات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
المعلمون	٤	٠,٤٥٥
المحاسبة	٣	٠,٦٤٣
السياسات	٥	٠,٥٣٦
التشريعات	٤	٠,٥٧٨
المناهج	٥	٠,٥٠١
الإشراف	٣	٠,٥٧٠
الاستبانة ككل	٢٤	٠,٧٧٢

تشير نتائج الجدول (٣) إلى تمتع استبانة الاستثمار في التعليم بثبات جيد حيث بلغ معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ للاستبانة ككل (٠,٧٧٢)، وللأبعاد تراوحت قيم الثبات من (٠,٤٥٥ – ٠,٦٤٣)، لذا نجد أن الاستبانة تتمتع بدرجة جيدة من الثبات تبرر استخدامها في الدراسة.

ولإيجاد مؤشرات صدق المفردات تم حساب معاملات الارتباط بين كل مفردة من مفردات استبانة الاستثمار في التعليم وبين درجة البعد الذي تنتمي إليه، كما تم حساب درجات أبعاد الاستبانة الستة مع الدرجة الكلية للاستبانة. ويوضح جدول (٤) معاملات الارتباط بين درجات مفردات الاستبانة و درجة البعد الذي تنتمي إليه المفردة. كما يوضح جدول (٥) معاملات الارتباط بين درجات أبعاد الاستبانة الستة مع الدرجة الكلية للاستبانة.

جدول ٤: معاملات الارتباط بين درجات أفراد العينة ودرجة البعد الذي تنتمي إليه المفردة

البعد١: المعلمون		البعد٢: المحاسبة		البعد٣: السياسات	
رقم المفردة	معامل الارتباط	رقم المفردة	معامل الارتباط	رقم المفردة	معامل الارتباط
١	٠,٥٦٥**	٥	٠,٨١٥**	٨	٠,٥٤٠**

٢	**٠,٤٢٠	٦	**٠,٧٦٠	٩	**٠,٥٩٠
٣	**٠,٧١٥	٧	**٠,٧١٧	١٠	**٠,٦٧٥
٤	**٠,٧٣٣			١١	**٠,٦٤٤
				١٢	**٠,٥٢٣
البعد ٤: التشريعات		البعد ٥:المناهج		البعد٦: الإشراف	
١٣	**٠,٥٢٤	١٧	**٠,٤٣٢	٢٢	**٠,٦٩١
١٤	**٠,٧٠٥	١٨	**٠,٥٧٢	٢٣	**٠,٧١٦
١٥	**٠,٧٠٠	١٩	**٠,٨٠٧	٢٤	**٠,٧٩٢
١٦	**٠,٧٢٥	٢٠	**٠,٤٩٣		
		٢١	**٠,٥٧٨		

**دال عند مستوى دلالة٠,٠١

جدول٥: معاملات الارتباط بين درجات الأبعاد الستة والدرجة الكلية للاستبانة

البعد	المعلمون	المحاسبة	السياسات	التشريعات	المناهج	الإشراف

الدرجة الكلية لاستبانة الاستثمار في التعليم	**٠,٦٥٦	**٠,٦١١	**٠,٦٥٠	**٠,٧٥٤	**٠,٥٠٢	**٠,٥٥١

**دال عند مستوى دلالة ٠,٠١

يتضح من الجدول (٤) أن جميع معاملات ارتباط المفردات لاستبانة الاستثمار في التعليم مع درجة البعد الذي تنتمي إليه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠١)، كما يوضح الجدول (٥) أن جميع ارتباطات درجات الأبعاد الستة للاستبانة ترتبط مع الدرجة الكلية لاستبانة الاستثمار في التعليم ارتباطا دالا إحصائيا عند مستوى دلالة (٠,٠١)، وتراوحت قيم الارتباط بين (٠,٤٢٠- ٠,٨٠٧) للمفردات و (٠,٥٠٢- ٠,٧٥٤) للأبعاد، مما يدل على أن مفردات الاستبانة متسقة داخليا، وهذا يعد مؤشرا جيدا لصدق الاستبانة مما يبرر استخدامها في الدراسة.

٣- ثبات محاور الدراسة:

ويقصد بالثبات الاستقرار، أي أنه لو كررت عملية قياس استجابة الواحد في مرات متباعدة لأظهرت درجته شيئا من الاستقرار، وقد تم حساب الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ على العينة الكلية (٥٠) مشرفا وإداريا وقد بلغ معامل الثبات معدلا مرتفعا يوحي بالثقة في النتائج التي يتم التوصل إليها، فقد بلغ معامل ألفا كرونباخ (٠,٧٧٢) لأبعاد الاستبانة ككل، وهي نسبة مرتفعة مما يشير إلى تمتع الاستبانة بدرجة عالية من الثبات.

ثالثا: الأساليب الإحصائية المستخدمة: بعد تجميع استمارات الاستبانة وتفريغها في جدول، اعتمدت الدراسة لتحليل نتائج استجابات أفراد العينة على باستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS) لإجراءات التحليلات الإحصائية للإجابة عن أسئلة الدراسة المختلفة حيث تتلخص التحليلات في استخراج: المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختبار(ت).ومن أجل الحكم على فقرات الدراسة ولتوفير مقارنات بين استجابات أفراد العينة استخدمت الدراسة المعيار الموضح بالجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦) معايير الحكم على عبارات الدراسة

درجة الموافقة	مدى المتوسط الحسابي	تصنيف درجة الموافقة
٥,٠-٤,٥٠		

مستوى مرتفع	٥ – ٣,٥	٤,٤٩-٣,٥٠
مستوى متوسط	٣,٤٩ – ٢,٥	٣,٤٩-٢,٥٠
مستوى منخفض	٢,٤٩ – ١	٢,٤٩-١,٥٠
		١,٤٩-١,٠٠

رابعا: نتائج الدراسة الميدانية (تحليلها وتفسيرها)

بعد استكمال إجراءات الدراسة الميدانية وتطبيق الأداة ومعالجة البيانات تعرض الدراسة النتائج التي تم التوصل إليها، وهي تمثل إجابات لأسئلة الدراسة التي تهدف إلى التعرف على التحديات التي تواجه الاستثمار في التعليم في السلطنة بالمديرية العامة للتربية والتعليم بمحافظة مسقط من وجهة نظر العاملين في القطاع التعليمي، وفيما يلي عرضا لنتائج الدراسة مرتبة حسب تسلسل أسئلتها.

السؤال الأول:

١- ما التحديات التي تواجه الاستثمار في التعليم في السلطنة من وجهة نظر العاملين في القطاع التعليمي؟ وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة حول أهم التحديات التي تواجه الاستثمار في التعليم في السلطنة حسب محاور الاستبانة الستة (السياسات، التشريعات، المناهج، الإشراف، المحاسبة، المعلمون)، وللاستبانة ككل، وتم اعتماد المعيار الآتي لتصنيف المتوسطات الحسابية لدرجة وجود التحدي في الاستثمار:

١) من ١- ١,٧٩درجة وجود التحدي منخفضة جدا.

٢) من ١,٨٠ – ٢,٥٩ درجة وجود التحدي منخفضة.

٣) من ٢,٦٠ –٣,٣٩ درجة وجود التحدي متوسطة.

٤) من ٣,٤٠ – ٤,١٩ درجة وجود التحدي مرتفعة.

٥) من ٤,٢٠- ٥ درجة وجود التحدي مرتفعة جدا.

والجدول (٧) و(٨) يوضح نتائج ذلك.

جدول ٧: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات العينة على أبعاد الدراسة (تحديات الاستثمار في التعليم)، مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

(العدد =٥٠)

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة وجود التحدي	الرتبة
٦	المعلمون	٤,٢٨	٠,٦٠٨	مرتفعة جدا	١
٥	المحاسبة	٤,٢٠	٠,٤٨٦	مرتفعة جدا	٢
١	السياسات	٣,٧٩	٠,٥٥٠	مرتفعة	٣
٢	التشريعات	٣,٧٠	٠,٨٠٣	مرتفعة	٤
٣	المناهج	٣,٥٩	٠,٦٣٣	مرتفعة	٥
٤	الإشراف	٣,٥١	٠,٦٩٦	مرتفعة	٦
	الاستبانة ككل	٣,٨٤	٠,٣٨٧	مرتفعة	

يبين الجدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة حول أهم التحديات التي تواجه الاستثمار في التعليم بالسلطنة وذلك حسب الأبعاد الخمسة لأداة الدراسة وللأداة ككل، ونلاحظ تباينا في المتوسطات حيث جاء في المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة جدا بُعد المعلمين بأعلى متوسط حسابي بلغ(٤,٢٨) وانحراف معياري (٠,٦٠٨)، تلاه في المرتبة الثانية وبنفس الدرجة بُعد المحاسبة، بمتوسط حساب يبلغ(٤,٢٠) وانحراف معياري (٠,٤٨٦)، تلاه في المرتبة الثالثة بدرجة مرتفعة بُعد السياسات بمتوسط حساب يبلغ(٣,٧٩) وانحراف معياري (٠,٥٥٠)، تلاه في المرتبة الرابعة بنفس الدرجة بعد التشريعات بمتوسط حساب يبلغ(٣,٧٠) وانحراف معياري (٠,٨٠٣)، ثم بعد المناهج بنفس الدرجة في المرتبة الخامسة بمتوسط حساب يبلغ(٣,٥٩) وانحراف معياري (٠,٦٣٣)، وجاء في المرتبة الأخيرة وبدرجة مرتفعة بعد الإشراف بمتوسط حساب يبلغ(٣,٥١) وانحراف معياري (٠,٦٩٦)، هذا وقد بلغ المتوسط الحسابي العام للأداة ككل (٠,٣٨٤)، بانحراف معياري عام (٠,٣٨٧) وبدرجة تقدير مرتفعة عموما.

ويستدل من الجدول(٧) أن الاستثمار في التعليم بالسلطنة يواجه عدد من التحديات من وجهة نظر العاملين في القطاع التعليمي، والتي بدورها تقف عائقا عن تحقيق الأهداف المنشودة لهذا النوع من الاستثمار، لعل أبرزها المعلمين، والمحاسبة ومن ثم السياسات الموضوعة لهذا النوع من الاستثمار، يليها التشريعات فالمناهج فالإشراف.

جدول ٨: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأداة ككل، مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية (العدد = ٥٠)

رقم المفردة	مفردات الاستبانة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة وجود التحدي	الرتبة
٢٠	كثير من المؤسسات التعليمية الخاصة لا تزال ترفع أسعارها بدون تحديد.	٤,٤٤	٠,٧٦٠	مرتفعة جدا	١
٢٤	التركيز على الأجور المتدنية لا يتيح استجلاب كفاءات للتدريس في المؤسسات التعليمية الخاصة.	٤,٤٣	٠,٩٣٥	مرتفعة جدا	٢
١٨	المحاسبة تتطلب وجود قوانين والعمل بها	٤,٤٢	٠,٧٥٨	مرتفعة جدا	٣
٢١	كثير من المؤسسات التعليمية توفر في متطلبات عملية التعلم من أجل زيادة الأرباح	٤,٣٦	٠,٧٢٢	مرتفعة جدا	٤
٢٣	لا تقدم كثير من الدورات التدريبية للمعلمين	٤,٣٠	٠,٧٠٧	مرتفعة جدا	٥
١	غياب وجود سياسات واضحة تنظم عملية الاستثمار في التعليم	٤,٢٨	٠,٧٣٠	مرتفعة جدا	٦
٢٢	يوجد ملاحظات كثيرة حول مستوى المعلمين في المؤسسات التعليمية الخاصة	٤,١٢	٠,٨٤٩	مرتفعة	٧
٨	لا يشترط وجود مناهج محددة تعمل وفقها المدارس الخاصة	٤,١٠	١,٠١٥	مرتفعة	٨
١٩	مجلس الشورى لا يزال لم يؤثر في تعزيز عملية المحاسبة في قطاع التعليم	٤,٠٤	٠,٩٨٩	مرتفعة	٩
١٠	كثير من المدارس تركز على خطط دراسية مزدحمة بالمناهج	٤,٠٠	٠,٩٢٦	مرتفعة	١٠
٢	عدم تركيز السياسات على معايير محددة لفتح المؤسسات التعليمية	٣,٩٤	٠,٧٤٠	مرتفعة	١١
٧	غياب القانون يصعب من عملية الاتفاق على متطلبات واحدة للبيئات التعليمة	٣,٩٠	٠,٩٧٤	مرتفعة	١٢

رقم المفردة	مفردات الاستبانة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة وجود التحدي	الرتبة
٤	عدم تجديد هذه السياسات على فترات قصيرة لتلافي الصعوبات	٣,٨٢	٠,٩١٩	مرتفعة	١٣
٥	عدم وجود قانون للتعليم يحكم عملية الاستثمار ومتطلباتها	٣,٨٠	١,٠٥٠	مرتفعة	١٤
١٧	الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي تضم في عضويتها أفراد يملكون مؤسسات تعليمية.	٣,٧٦	٠,٩٣٨	مرتفعة	١٥
١٣	توجد صعوبات في الإشراف على المؤسسات التعليمية الخاصة	٣,٥٨	٠,٩٩٢	مرتفعة	١٦
١٦	وجود مستثمرين من المؤسسات التعليمية المشرفة لمدارس يؤثر على عمليات الإشراف	٣,٥٤	١,١٨٢	مرتفعة	١٧
١٥	المشرفين الإداريين والفنيين قد لا يكونوا مدربين للإشراف على هذه المؤسسات	٣,٥٠	٠,٩٥٣	مرتفعة	١٨
١٤	وجود مديريات غير مستقلة للإشراف على التعليم الخاص لا يتيح محاسبة صارمة	٣,٤٢	١,٠٥٢	مرتفعة	١٩
١٢	كثير من المدارس الدولية لا تلتزم بتدريس المواد التي تقررها الوزارة للطلبة العمانيين	٣,٤٢	١,٠٩٠	مرتفعة	٢٠
٦	عدم وجود قانون يحدد نوعية المناهج التي يجب أن تدرس.	٤,٤٠	١,١٢٥	مرتفعة	٢١
٩	تتنوع المناهج وتعددها مما يجعل من الصعب الإشراف عليها	٣,٢٤	١,٠٦١	متوسطة	٢٢
١١	المناهج بعضها يقدم باللغة الانجليزية والبعض الآخر باللغة العربية مما يؤثر على الهوية.	٣,٢٢	١,٢٣٤	متوسطة	٢٣
٣	لا يتم بناء هذه السياسات بشراكة بين مختلف الجهات المعنية	٣,١٤	١,١٢٥	متوسطة	٢٤

رقم المفردة	مفردات الاستبانة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة وجود التحدي	الرتبة
	الاستبانة ككل	٣,٨٤	٠,٣٨٧	مرتفعة	

في حين يوضح الجدول (٨) المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لمفردات الاستبانة ككل، إذ بلغ المتوسط العام (٣,٨٤) بانحراف معياري عام(٠,٣٨٧). حيث جاءت المفردة رقم (٢٠) والتي تنص على " كثير من المؤسسات التعليمية الخاصة لا تزال ترفع أسعارها بدون تحديد." في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (٤,٤٤)، تلتها في المرتبة الثانية المفردة رقم (٢٤) ونصها" التركيز على الأجور المتدنية لا يتيح استجلاب كفاءات للتدريس في المؤسسات التعليمية الخاصة." بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٣)، ثم في المرتبة الثالثة المفردة رقم (١٨) ونصها " المحاسبة تتطلب وجود قوانين والعمل بها" بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٢)، وجميع هذه المفردات جاءت درجة وجود التحدي فيها مرتفعة جدا، في حين جاءت المفردة رقم(٣) ونصها" لا يتم بناء هذه السياسات بشراكة بين مختلف الجهات المعنية " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (٣,١٤). وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع الأسعار والحاجة إلى تشريعات ملائمة والدعوة إلى الفكر التشاركى.

ولمعرفة مدى التأثير السلبي لوجود مثل هذه التحديات في فعالية الاستثمار في التعليم بالسلطنة تم استخدام اختبار "ت" للعينة الواحدة لمقارنة متوسط أداء العينة مع المتوسط النظري للمجتمع والذي يساوي ٣، وذلك على الاستبانة ككل وعلى أبعادها الثلاثة، ويظهر الجدول(٩) نتائج ذلك:

الجدول (٩): نتائج اختبار" ت "للعينة الواحدة لمقارنة المتوسطات الفعلية للأبعاد الستة لاستبانة تحديات استثمار التعليم في السلطنة وللاستبانة ككل معالمتوسط النظري للمجتمع

المتغير	المتوسط النظري	المتوسط الفعلي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
السياسات	٣	٣,٧٩	٠,٥٥٠	١٠,٢٢	٤٩	٠,٠٠٠

التشريعات	٣	٣,٧٠	٠٨٠٣.	٦,١٦	٤٩	٠,٠٠٠
المناهج	٣	٣,٥٩	٠,٦٣٣	٦,٦٦	٤٩	٠,٠٠٠
الإشراف	٣	٣,٥١	٠,٦٩٦	٥,١٨	٤٩	٠,٠٠٠
المحاسبة	٣	٤,٢٠	٠,٤٨٦	١٧,٥٣	٤٩	٠,٠٠٠
المعلمون	٣	٤,٢٨	٠,٦٠٨	١٤,٩٢	٤٩	٠,٠٠٠
الاستبانة ككل	٣	٣,٨٤	٠,٣٨٧	١٥,٣٥	٤٩	٠,٠٠٠

يتضح من الجدول (٩) أن المتوسطات الحسابية لأبعاد الاستبانة الستة وللاستبانة ككل قد تراوحت بين (٣,٥١- ٤,٢٨)وهي أعلى من المتوسط النظري٣، وتوضح النتائج أن قيمة " ت"كانت دالة إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من (٠,٠٠١) في الاستبانة ككل وفي الأبعاد الستة (السياسات، التشريعات، المناهج، الإشراف، المحاسبة، المعلمون)، حيث جاءت قيمة "ت" موجبة و مساوية لـ ١٥,٣٥ للاستبانة ككل، وتساوي (١٠,٢٢، ٦,١٦، ٦,٦٦، ٥,١٨، ١٧,٥٣، ١٤,٩٢) على التوالي للأبعاد الستة للاستبانة، مما يعني ذلك أن الاستثمار في التعليم بالسلطنة يواجه تحديات عديدة تؤثر بشكل سلبي على جودة التعليم المقدم في هذه المؤسسات التعليمية، وهذا بدوره يؤثر سلبا على الاقتصاد المعرفي في السلطنة، لاسيما أن هذه التحديات متواجدة بدرجة مرتفعة من وجهة نظر العاملين في القطاع التعليمي وتمس جوانب حيوية في التعليم تمثلت بالدرجة الأولى في المعلمين الذين يفترض أن يكونوا على درجة عالية من الكفاءة والتأهيل والتدريب، إلى جانب أهمية وجود قوانين واضحة تنظم عملية المحاسبة في هذه المؤسسات الخاصة، ووجود سياسات واضحة تنظم عملية الاستثمار في التعليم وفق معايير وطنية وعالمية محددة بدقة. ولذا وجب على المسئولين في وزارة التربية والتعليم الارتقاء بمستوى قطاع التعليم إلى محاكاة المعايير الدولية، مع ضرورة رفع مستوى الكفاءات القيادية والإدارية لدى قيادات المجال التعليمي والتربوي ومعلميه، وتقديم أفضل فرص التدريب والتأهيل لهم، بالإضافة إلى تعزيز جودة ونوعية التعليم والتعلم في المدارس، لتلبية احتياجات المتعلمين وتعزيز العملية التعليمية، مما يسهم في جودة التعليم في السلطنة.

السؤال: ما الإجراءات المقترحة لمعالجة تحديات الاستثمار في التعليم في السلطنة من وجهة نظر العاملين في القطاع التعليمي؟

– تركيز الاستثمار في التعليم على التعليم الابتدائي ثم المراحل التالية له، نظرا لقلة تكلفته الاقتصادية، وارتفاع عائده الاجتماعي.

– الاستثمار في التعليم يجب التركيز على تدريب المعلمين وهيئات التدريس، وتوفير المختبرات والمباني المدرسية، والإنفاق على المستلزمات الخاصة بالتعليم.

- **ضرورة الاستثمار في التعليم بكافة أنواعه، لما له من دور رئيسي في رفع معدلات النمو الاقتصادي.**
- **تطوير المنظومة التعليمية، ونوعية التعليم، من خلال التركيز على التخصصات ذات الارتباط المباشر باحتياجات سوق العمل.**
- **إدخال مفاهيم ضبط الجودة والنوعية في مكونات النظام التعليمي ومراحله المختلفة، بإنشاء مؤسسات مستقلة تطبق المعايير العالمية لتعزيز المنافسة التعليمية بين السلطنة والدول الأخرى.**
- **ربط قطاع التعليم بقطاع التعليم الفني والتقني بالمؤسسات الإنتاجية والخدمية؛ لسد احتياجات سوق العمل.**
- **ربط القطاع الخاص والقطاع الحكومي في وضع السياسات التعليمية المرتبطة باحتياجات النمو الاقتصادي وسوق العمل المحلي، مع وضع تصور مستقبلي شامل تتحدد فيه أولويات الاستثمار في التعليم.**
- **العمل على تكثيف الاستثمار التكنولوجي، فتحسين المستوى التكنولوجي في الاقتصاد، سيؤدي إلى زيادة الطلب على الخرجين الجامعيين لاسيما في القطاع الخاص، الذي بدوره سيخفض نسبة الهجرة إلى الخارج.**
- **تجاهل البحوث والدراسات قياس دور العلم والبحث العلمي في زيادة إنتاجية العمل، كون التعليم أساس نمو العلم والبحث العلمي، وعن طريق البحوث العلمية يمكن تطوير أدوات الإنتاج وأساليبه.**
- **تبني أسلوب الخصخصة في بناء أو صيانة أو توفير موارد للبيئة المدرسية (تأثيث مركز التعلم، مختبرات العلوم و الحاسوب ،توفير الوسائل التعليمية والمعينات الدراسية وتقنيات التعلم).**
- **الاهتمام بالمحاسبية وتطبيق قوانينها.**

– التنسيق بين هذه الوزارات الحكومية قيما يتعلق بمتابعة المدارس الخاصة، وكذلك عقد ندوات مشتركة بين الوزارات والمؤسسات التي تعني بالمدارس الخاصة لشرح آليات العمل، والخدمات التي تقدمها، وكيفية الاستفادة منه.

إجراءات مقترحة لمواجهة تحديات الاستثمار في التعليم بسلطنة عمان

أولا: منطلقات: تتبلور أهم المنطلقات التي تتحكم في بناء التصور المقترح لمواجهة تحديات الاستثمار في التعليم بسلطنة عمان في النقاط التالية:

١- يتأثر الاستثمار في التعليم في بعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما يدفع إلى تحسينه من خلال الاهتمام بهذه العوامل.

٢- وجود توجه رسمي من قبل وزارة التربية والتعليم للاستثمار في التعليم في السلطنة.

٣- اتجاه وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان نحو تأسيس وتفعيل الاستثمار في التعليم من خلال الشراكة المجتمعية وشراكة القطاع الخاص.

٤- النتائج التي توصلت إليها الدراسة في شقيها النظري والميداني بالإضافة إلى نتائج الدراسات السابقة المرتبطة بها، والتي يمكن أن تكون أساسا لرسم ملامح هذا التصور والتي تؤكد الاستثمار في التعليم ومواجهة تحدياته بالطرق العلمية.

ثالثا: مكونات الإجراءات المقترحة

من خلال نتائج الدراسة النظرية و الميدانية و في ضوء أهداف و منطلقات التصور يمكن تحديد مكونات التصور المقترح لمواجه تحديات الاستثمار غي التعليم بالسلطنة الموضحة في الشكل (١).

الشكل (١)مكونات الاجراءات المقترحة لمواجهة تحديات الاستثمار في التعليم بالسلطنة

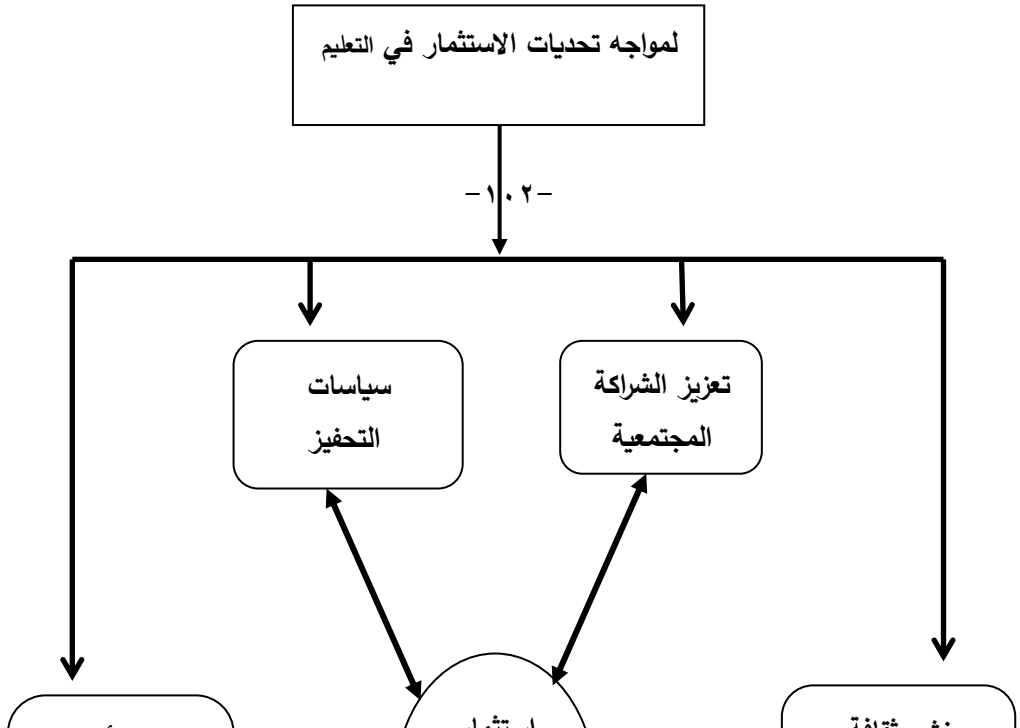

يتضح من الشكل (١) إنه توجد مكونات تعمل على مواجه تحديات الاستثمار في التعليم بالسلطنة تتمثل فيما يلي:

أ . نشر ثقافة الاستثمار في التعليم: إن نشر ثقافة الاستثمار في التعليم في المؤسسات التعليمية وخارجها، تجعل الكل يسعى لها ويعتم بتطبيقها سواء على المستوى الفردي أو مستوى الجماعي أو مستوى المؤسسة التعليمية، وللتعرف على ماهية ثقافة الاستثمار في التعليم يجب أن تتعاون وزارة التربية والجامعات ووزارة الإعلام لنشر تلك الثقافة من خلال الصحف والبرامج الإذاعية والتلفازية والمحاضرات والندوات والمؤتمرات وإجراء البحوث العلمية.

ب . تعزيز الشراكة المجتمعية: يتم من خلال التعاون المثمر بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع، والقطاع الحكومي والقطاع الخاص من أجل تمويل التعليم وغيرها.

ج . سياسات التحفيز: وضع مؤشرات عادلة لعمليات المكافآت للمؤسسات أو الأفراد المستثمرين في التعليم والتعاون معهم وتمويلهم.

د.زيادة البرامج التدريبية: يتم من خلال تدريب المعلمين والمشرفين والإداريين والفنيين على أحدث برامج الاستثمار في التعليم.

خامسا: آليات تنفيذ الإجراءات المقترحة:

أ- عقد مؤتمرات وندوات ومحاضرات ومشاغل ودورات للمشرفين والإداريين والمهتمين بالاستثمار في التعليم وكيفية العمل على التغلب على العوامل التي يمكن أن تؤثر فيه أو الصعوبات التي تواجه المستثمرين في التعليم.

ب -إيجاد مجموعة من البرامج الإعلامية والنشرات التربوية والتوجيهية الخاصة بالاستثمار في التعليم.

ج- عرض نماذج دولية متميزة في الاستثمار بالتعليم للاستفادة منها وتطبيق ما يناسب المجتمع العماني.

و – نشر ثقافة الاستثمار في التعليم على المستويين الفردي والمجتمعي.

ط – تفعيل نظام المكافآت للمتميزين في مجال الاستثمار في التعليم.

ي – وضع خطط لبرامج للاستثمار في التعليم بالتعاون مع المؤسسات المجتمعية.

سادسا: الصعوبات التي قد تواجه التنفيذ

أ – انتشار المدارس في مساحات متفرعة متباعدة في سلطنة عمان و خاصة بالنسبة للمناطق الجبلية مما يؤدي إلى صعوبة عمل الدورات و الورش التدريبية و المشاغل المتعلقة بالاستثمار في التعليم مما يؤدي إلى زيادة التكلفة المادية لتحقيق ذلك.

ب -القصور في وجود فريق كاف من المختصين للقيام بعمل المشاغل و الورش و الدورات و النشرات التربوية الخاصة المرتبطة بالاستثمار في التعليم.

ج – رضا بعض المؤسسات التعليمية والمؤسسات المجتمعية بالوضع الحالي و رفض التغير في الأساليب التعليمية والإدارية الحالية.

د- ضعف البرامج التدريبية المقدمة للمشرفين والإداريين في مجال الاستثمار في التعليم.

هـ- القصور في نشر ثقافة الاستثمار في التعليم.

و- غياب التخطيط الاستراتيجي الموجه نحو الاستثمار في التعليم.

سابعا: الحلول المقترحة للتغلب على الصعوبات:

١. – تعزيز و تشجيع التعليم المستمر و التنمية المهنية المستدامة للمشرفين والإداريين و المعلمين.

٢. – إعداد فريق من المختصين للقيام بعمل المشاغل والورش والدورات الخاصة بموضوع الاستثمار في التعليم.

٣. – توسيع المشاركة المجتمعية بإشراك أفراد المجتمع، واستخلاص أفكارهم وآرائهم في الاستثمار في التعليم.

٤. – تبادل المعارف والتجارب بين المسئولين والخبراء والمختصين في الاستثمار للارتقاء بالمستوى التعليمي..

٥. – توفير ورش تدريبية داخل المؤسسات التعليمية لإيجاد بدائل تدريب الطلاب وتهيئتهم لسوق العمل.

٦. – نشر ثقافة الاستثمار في التعليم ورفع الوعي بمفاهيمها ومتطلباتها لدى المجتمع العماني، ليشعر بأهميتها ويساند الجهود المبذولة لتحقيقها.

٧. – إنشاء شركات استثمارية للمؤسسات التعليمية وأوقاف ومزارع إنتاجية ترفد القطاع التعليمي.

٨. – توفير أراض تجارية للمؤسسات التربوية الحكومية لاستثمارها في توفير الدعم المالي.

٩. – إشراك جميع الأطراف المعنية بالعملية التعليمية كالطالب والمعلم والأسرة ومؤسسات المجتمع المدني في اتخذ القرارات المتعلقة بالتعليم.

١٠. تهيئة البيئة المدرسية لتكون مناسبة للتعلم الذاتي، وجعل الطالب محورا للعملية التعليمية.

المراجع

أولا: المراجع العربية

١) "التعليم في سلطنة عمان، الطريق إلى المستقبل" التقرير الختامي للندوة الوطنية، التعليم في سلطنة عمان، الطريق الى المستقبل ١٤-١٦ اكتوبر ٢٠١٤م، مجلس التعليم، سلطنة عمان.

٢) الاستثمار في التعليم وعوائده الاجتماعية": دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية بالمنصورة- مصر، سبتمبر ١٩٩٧ ص ٢٠٨- ٢٥٦ (بحوث ومقالات).

٣) الباسل، ميادة محمد فوزي، دراسات في الاستثمار التعليمي(٢٠١٢). مجلة كلية التربية (جامعة بنها) – مصر، المجلد ٢٣. ع ٩١ يوليو ٢٠١٢ ص ٣٢٣- ٣٢٦.

٤) البنك الدولي، ووزارة التربية والتعليم (٢٠١٢)، "المضي قدما في تحقيق الجودة" دراسة تحليلية. وزارة التربية والتعليم – سلطنة عمان.

٥) التعليم استثمار: المؤتمر العلمي السنوي الرابع لكلية التربية بجامعة حلوان (مستقبل التعليم في الوطن العربي بين الإقليمية والعالمية) ٤ ابريل، ١٩٩٦، القاهرة.

٦) التعليم والتنمية في إطار خطة التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥"مقال بتاريخ ٢٠١٤/١/٩م في موقع http://www.norrag.org

٧) جلال، أحمد، وكنعان طاهر(٢٠١٢). تمويل التعليم العالي في البلاد العربية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

٨) دهان، محمد(٢٠٠٩)." العوامل المحددة للاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري في الجزائر". مجلة

٩) رحمة، أنطوان حبيب، "طبيعة العلاقة بين التربية والتنمية الشاملة" ورقة عمل، المركز العربي لبحوث التعليم العالي، دمشق- سوريا.

١٠)رحمة، أنطوان حبيب، طبيعة العلاقة بين التربية والتنمية الشاملة، ورقة عمل، المركز العربي لبحوث التعليم العالي، دمشق- سوريا.

١١)الرواحي، أحمد حمد(٢٠٠٨)، الاستثمار في قطاع التعليم في سلطنة عمان، (تقرير) مجلس الدولة، الأمانة العامة المساعدة لشؤون المعلومات والبحوث، دائرة المعلومات والبحوث.

١٢)السعدي، ابراهيم بن محمد بن سعيد (٢٠٠٤).الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في سلطنة عمان. رسالة ماجستير منشورة. الجامعة الأردنية. كلية التربية. عمان – الأردن.

١٣)سليمان، محمد طالب السيد(٢٠٠٨). التعلم مدى الحياة في اقتصاد المعرفة العالمي تحديات للبلدان النامية. الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.

١٤)الشعافي، نجيب محمد حمودة، الغصين نواف، (١٩٩٨)." أثر الاستثمار في التعليم على النمو الإقتصادي في ليبيا باستخدام نظريات القرارات": دراسة تحليلية قياسية.رسالة ماجستير منشورة. المجلد الثامن العدد (٢٢) ٢٠١٥ – جامعة الشرق الأوسط الأردنية وجامعة الزيتونة.

١٥)الشهاب، قيس بن حمد بن علوي(٢٠٠٨). استثمار القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي في الاقتصاد المعرفي في سلطنة عمان. رسالة دكتوراه. الإدارة التربوية. جامعة اليرموك. كلية التربية. الأردن.

١٦)طارق أشقر"التعليم والإنتاجية أبرز تحديات الاستثمار بعمان" خبر في موقع الجزيرة نت http://www.aljazeera.net.

١٧)العتيبي، ياسر عبدالله تركي(١٩٩٨). تحليل البدائل المتاحة للمستثمرين في التعليم الأهلي باستخدام نظريات القرارات. دراسة ميدانية مطبقة على المدارس الأهلية في محافظة جدة. رسالة ماجستير منشورة. كلية التربية. جامعة أم القرى. المملكة العربية السعودية.

١٨)العمري، بسام مصطفى (٢٠١٤). تمويل التعليم العالي واقتصادياته: نظرة معاصرة. عمان: دار وائل للنشر.

١٩)فليَه، فاروق عبده(٢٠٠٣).اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة. عمان: دار المسرة.

٢٠)محمد، علي الحاج أحمد (٢٠١٢). اقتصاديات المدرسة.عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

٢١)مدكور، علي أحمد(٢٠٠٩). الاستثمار في التعليم: بين خبرات الماضي ومشكلات الحاضر وتصورات المستقبل. القاهرة: دار الفكر العربي.

٢٢)المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. الكتاب الاحصائي السنوي ٢٠١٦، أغسطس ٢٠١٦، سلطنة عمان.

٢٣)مصطفى، هاني بني(٢٠٠٧).السياسات التربوية والنظام السياسي. عمان: دار جرير.

٢٤)نجم، نجم عبود،"اقتصاديات التعليم والاستثمار في المورد البشري"، مجلة النفط والتنمية، بغداد، عدد٦ ،١٩٨٧.

٢٥)نصار، سامي محمد (١٩٩٨م) " تمويل التعليم في دول الخليج العربية: رؤية مستقبلية"، دراسة مقدمة إلى اجتماع تمويل التعليم وسبل تنميته مع إيجاد بدائل للتمويل في الدول الأعضاء في الفترة ١٢- ١٣-/١٠/١٩٩٨م، الكويت.

٢٦)وزارة الإعلام(٢٠١٥). عمان٢٠١٤/٢٠١٥.

٢٧)وزارة الإعلام(٢٠١٥). عمان٢٠١٥.

٢٨)وزارة الإعلام(٢٠١٦). عمان٢٠١٦.

٢٩)وزارة الاقتصاد(٢٠١٦) الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٦. مسقط: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.
٣٠)وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٥).الاستثمار في المدارس. رسالة التربية ،(٧)، ٥.
٣١)وزارة التربية والتعليم (٢٠١٠). الاستثمار في التعليم وعوائده المادية.رسالة التربية، (٢٩).
٣٢)وزارة التربية والتعليم (٢٠١٢).التعليم في عمان مسيرة متواصلة، متحف المدرسة السعيدية للتعليم.
٣٣)وزارة التربية والتعليم (٢٠١٧). ملحق وزارة التربية والتعليم.
٣٤)وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي (٢٠١٢) ،"المضي قدما في تحقيق الجودة" دراسة تحليلية.سلطنة عمان.
٣٥)الوهيبي، ابراهيم عيد حميد(٢٠١٦). تفعيل دور القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بسلطنة عمان (دراسة مستقبلية). رسالة ماجستير منشورة. كلية التربية. جامعة السلطان قابوس. سلطنة عمان.
٣٦)سعود على الحارثي " التعليم والمستقبل، مقال، جريدة الوطن ٢٠١٧/٢/٥م
٣٧)خالد محمد "الإستراتيجية العُمانية لقطاع التعليم"2015/2 موقع: https://www.alaraby.co.uk
٣٨)الاستثمار في التعليم. استثمار في المستقبل. نشر بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٦م مقال في موقع الخزينة. http://www.alkhazinah.com
٣٩)وزارة الإعلام(٢٠١٦). عمان في عيون العالم. العدد ١٧ ديسمبر، دائرة الدراسات والتوثيق الإعلامي.

ثانيا: المراجع الأجنبية

40)Vincent.P(2000).Sustaining Education Technohog. linois:Office of Education Reserch and Improvement.

41)William.M(2000). The Total Cost of Ownership.American shool and University,Vol.22,No6.

ثالثا: المواقع الالكترونية

٤٢)مجلة عالم الاقتصاد http://alamaliktisaad.com
٤٣)موقع الخزينة.http://www.alkhazinah.com
٤٤)وزارة الإعلام سلطنة عمان: http://www.omaninfo.om
٤٥)وزارة التربية والتعليم سلطنة عمان: http://www.moe.gov.om
٤٦)محرك البحث: http://www.google.com